اقتصاد

رسوم التعليم الخاص تقلق المغاربة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ستختبر الأسر المغربية في الأسبوعين القادمين نيّات أصحاب المدارس، بعد الدعوة التي وجهها إليهم وزير التعليم بعدم تحميل أولياء أمور التلاميذ تكاليف إضافية بمناسبة الدخول المدرسي المقبل. وسيعود التلاميذ إلى المدارس في مستهل سبتمبر/أيلول المقبل، حيث سبق للأسر أن عبرت عن انشغالها بلجوء مؤسسات التعليم الخاص إلى زيادة أسعار تعليم أبنائها، في ظل عدم تدخل الحكومة لضبط معايير تحديد الرسوم الدراسية.

واستحضر شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة هواجس الأسر في آخر اجتماع عقده مع المستثمرين في قطاع التعليم الخاص، قبل أيام، حيث دعاهم إلى تفادي زيادة الرسوم، داعياً إلى فتح قنوات حوار مع الأسر بهدف الاتفاق على أسس تعكس الخدمات التي تقدمها المدارس. وتشكو الكثير من الأسر من أن المدارس تفاجئهم في بعض الأحيان بزيادات في الرسوم تفوق قدرتها المالية التي تأثرت بالتضخم في الثلاثة أعوام الأخيرة. ودأب وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والري، شكيب بنموسي، على تأكيد أن رسوم التسجيل في المدارس الخاصة تخضع لنوعية الخدمات المرغوب فيها وكلفتها من طرف الأسر، حيث إن ذلك يخضع للعرض والطلب. واعتمد الوزير في ذلك على رأي مجلس المنافسة، الذي قال إن حرية الأسعار أو الرسوم تبقى من الركائز الأساسية للمنافسة داخل سوق التعليم المدرسي الخاص، معتبراً أن حرية الأسعار هي الضامن لتنوع الخدمات التعليمية المقدمة وتطور جودتها ولتحفيز الاستثمار في مجال التعليم. لكن وديع مديح، رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك، قال في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الجامعة (الجمعية) تلقت العديد من الشكاوى من الأسر التي تعبر عن ضيقها من الزيادات المتتالية في أسعار التعليم في المدارس الخاصة. ويشدد مديح على أنه يفترض في الحكومة التدخل لضبط أسعار التعليم التي تتحملها الأسر، على اعتبار أن الأمر يتعلق بخدمة عمومية يجب عدم التعامل معها بوصفها سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب. ويلح على ضرورة وضع حد للطابع العشوائي الذي يخيم على عمل بعض المدارس الخاصة التي تفرض أسعاراً على الأسر لا تبررها الخدمة التي تقدمها من حيث جودة التعليم. ويضيف أنه كان يفترض على الحكومة اللجوء إلى تصنيف المدارس الخاصة، بحسب جودة الخدمات التي تقدمها، على غرار الفنادق التي تخضع لتصنيف معلوم لدى عملائها.

وتسعى الحكومة إلى رفع حصة التعليم الخاص في المغرب إلى 20%، من مجموع التلاميذ الذين بلغ عددهم في العام الماضي حوالي ثمانية ملايين تلميذ، ما سيحمل الأسر تكاليف كبيرة. ولاحظت المندوبية السامية للتخطيط الحكومية التي توفر بيانات حول الاقتصاد الوطني والتضخم في المغرب، في تقرير لها أن إنفاق الأسر على التعليم ارتفع بين 2001 و2019 من 128 دولاراً إلى 437 دولاراً. وتنفق الأسر ما بين ثلاثين وثلاثمائة دولار في الشهر في المتوسط من أجل تعليم الأبناء في التعليم الخاص، في سياق تسعى فيه إلى توفير تعليم جيد لأبنائها بعد سيادة الاعتقاد بتراجع التعليم العمومي.

مصنع للسيارات الكهربائية في مقاطعة تشجيانغ شرقي الصين، 8 إبريل 2024 (Getty)

إعانات صينية لاستبدال السيارات القديمة بجديدة

عززت الصين الحوافز المالية لتشجيع المستهلكين على التخلص من سياراتهم القديمة وشراء أخرى جديدة، بمضاعفة الإعانات المخصصة لذلك وفق تعميم أصدرته وزارة التجارة وست إدارات حكومية أخرى. وأشار التعميم، الذي أوردته وكالة شينخوا أمس، إلى مضاعفة إعانات استبدال سيارات الركاب العاملة بالطاقة الجديدة من عشرة آلاف يوان (1399 دولاراً)، المحدد في إبريل/نيسان الماضي، إلى 20 ألف يوان. في حين، زادت الإعانات لاستبدال سيارات الركاب العاملة بالوقود من سبعة آلاف يوان إلى 15 ألف يوان. وأظهرت بيانات رسمية أنه تم بيع نحو خمسة ملايين سيارة ركاب تعمل بالطاقة الجديدة و6,57 ملايين سيارة ركاب تعمل بالوقود للمستهلكين الأفراد في الصين، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز الماضيين. وشهدت مبيعات الطاقة الجديدة قفزة بنسبة 33,7% على أساس سنوي في حين انخفضت السيارات العاملة بالوقود بنسبة 15%.

سندات إسرائيل تدفع ثمن خفض التصنيف الائتماني

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تواصل السندات الإسرائيلية دفع ثمن خفض التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال، حيث أظهر تحليل اقتصادي أن الفارق بين سندات إسرائيل بالدولار لأجل عشر سنوات والسندات الأميركية ارتفع إلى 1,8%، أي إن الفائدة على ديون إسرائيل أعلى بكثير. ووفق التحليل الذي نشرته صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية، فإن تكاليف رفع ديون إسرائيل بالدولار أعلى من تكاليف دول مثل البيرو والمكسيك والمجر، وتقترب من تكاليف رومانيا البالغة (1,9%). ولفت إلى أن الديون الخارجية الإسرائيلية ارتفعت إلى أكثر من 300 مليار دولار في نهاية العام 2023. كما تخلت بعض البنوك عن المشاركة في اكتتاب السندات الإسرائيلية المستقبلية. وبحسب التحليل، يمكن أن يشكل ذلك ضغوطاً على وكالات التصنيف لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتتزايد الفجوة بين تقديرات السوق وتقديرات وكالات التصنيف للديون الإسرائيلية، ما يجعلها تفحص التصنيف الذي تقدمه. وغالبًا ما تكون السوق متقدمةً على الوكالات وتحدد السرعة. وخفضت وكالة فيتش العالمية، الأسبوع الماضي، التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى «A» مع نظرة مستقبلية سلبية بسبب تأثير استمرار الحرب في قطاع غزة، والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة والعمليات العسكرية على جبهات متعددة. ويمثل القرار الحالي تدهوراً إضافياً في تقييم الوكالة للوضع الاقتصادي في إسرائيل. وقال مصدر كبير في السوق لـ«غلوبس» إن إسرائيل وصلت الآن إلى خط أحمر وأي خفض آخر سيكون له تأثير أكبر بكثير.

يذكر أن الاقتصاد الإسرائيلي يواصل التأثر بالحرب على قطاع غزة وهجمات الحوثيين في اليمن على السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر. ووفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي في تل أبيب، انخفضت صادرات السلع والخدمات من إسرائيل بنسبة 18% في الربع الأخير من عام 2023. وعلى مدار العام، انخفضت الصادرات بنسبة 2,2%. والسبب الرئيسي لذلك هو الضرر الذي ألحقته الحرب بقطاع التكنولوجيا والزراعة. واستمر انخفاض الصادرات مع بداية عام 2024، فخلال الربع الأول من العام الجاري، انخفضت الصادرات بنسبة 5,5% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 26% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أخبار

تزايد إنفاق الكوريين على السفر

سجل حساب السفر لكوريا الجنوبية أكبر عجز له في 6 سنوات خلال النصف الأول من هذا العام، مدفوعاً بزيادة السفر إلى الخارج، حسبما أظهرت بيانات رسمية، أمس السبت. وسجلت البلاد عجزاً بقيمة 6,48

مليارات دولار في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، وهو الأعلى منذ عام 2018، عندما بلغ العجز 7,83 مليارات دولار، وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك كوريا المركزي ومنظمة السياحة الكورية.

وجاء العجز في الوقت الذي أنفق فيه المواطنون الكوريون الجنوبيون 14,3 مليار دولار على السفر إلى الخارج في الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، وهو ما يفوق بكثير 7,84 مليارات دولار أنفقها الزوار الأجانب في كوريا الجنوبية.

إقبال على منصة «عُمان للأعمال»

أنجزت منصة «عُمان للأعمال» التابعة لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري 2024، حوالى 487,3 ألف معاملة، فيما بلغ عدد التراخيص التلقائية المقدمة في الفترة نفسها من العام الجاري نحو 195,5 ألف ترخيص، وفق بيانات صادرة عن الوزارة، أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس. وتهدف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من خلال منصة «عُمان للأعمال» لتسهيل إجراءات بدء الأعمال التجارية وتشجيع المستثمرين على إقامة مختلف المشروعات. وقال مبارك بن محمد الدوحاني، المدير العام للتجارة ورئيس فريق التحول الرقمي بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في تصريح للوكالة إن «منصة عُمان للأعمال» تقدم العديد من التسهيلات والخدمات للمستثمرين ليصل عدد الخدمات المقدمة إلى حوالى 50 خدمة إلكترونية تُسهم في تعزيز بيئة الأعمال.

وزراء صناعة بريكس يجتمعون

اختتم الاجتماع الثامن لوزراء الصناعة لدول البريكس في مدينة نيغني نوفغورود الروسية أعماله مساء الجمعة. وترأس الاجتماع، الذي تمحور حول الثورة الصناعية الجديدة، أنطون عليخانوف وزير الصناعة والتجارة الروسي، بحضور ممثلي الدول الأعضاء وممثلي اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وأشار محمد موسوي، نائب وزير الصناعة والتعدين والتجارة الايراني، الذي مثل بلاده في الاجتماع، إلى التقدم المحرز في إيران في مجال التقنيات الجديدة.

مقابلة

أجرتها
رينا الجمّال

يؤكد وزير البيئة اللبناني ورئيس لجنة الطوارئ الوطنية في مقابلة مع «العربي الجديد» أنّ المخزون الغذائي يكفي أربعة أشهر والوقود أربعة أسابيع، ولا تهافت على الشراء برغم القلق من اتساع الحرب مع الاحتلال الإسرائيلي، لافتاً إلى أن الزراعة والسياحة الأكثر تضرراً حتى الآن

ناصر ياسين

مخزون الغذاء يكفي لبنان أربعة أشهر والوقود شهراً

القطاع السياحي تأثر كثيراً وسط القلق من اتساع الحرب

■ على أي افتراض تعمل لجنة إدارة الأزمات والكوارث في لبنان لمواجهة خطر توسع الحرب؟

في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مع بدء الاشتباكات على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وضعت اللجنة سيناريو شبيهاً بعدوان يوليو/تموز 2006، خصوصاً بالنظر إلى ما يحصل في غزة من مجازر وجرائم إبادة، فكانت الخطة تحاكي تهجير نحو مليون و200 ألف شخص، لفترة لا تتعدى الشهرين، في الجنوب والضاحية ومناطق أخرى من لبنان، وتسجيل دمار هائل في الممتلكات والمباني والبنى التحتية، بينما تتطلب عملية إغاثتهم نحو 300 مليون دولار، وعملنا تبعاً لذلك على جهوزية القطاعات الأساسية الحيوية لحالات الطوارئ، على رأسها الصحة، والغذاء، والإيواء والمياه والنظافة والطاقة والاتصالات.

في المقابل، ما حصل خلال الأشهر الماضية، كان تمركزاً لاعتداءات في الجنوب اللبناني، وتسجيل أعداد نازحين أقل، وصل لحدّ 100 ألف، لكن لفترات طويلة، وبالتالي اختلف الواقع عن الافتراض الأساسي المبني على حرب يوليو/تموز 2006، من هنا، انتقلنا إلى السيناريو الثاني الذي تمثل في كيفية إغاثة النازحين الذين انتقل 98% منهم إلى منازل سواء خاصة بهم أو بعائلاتهم وأقاربهم، بينما توجه 2% فقط إلى مراكز إيواء، وتم وضع أطر لتأمين المساعدات عبر الإدارات الرسمية، أي المحافظين في الجنوب والنبطية وبالتعاون مع البلدات والمنظمات الدولية الشريكة لتنفيذ البرنامج والخطة، وجرى توزيع مساعدات ومعونات ومبالغ نقدية لنحو 18 ألف عائلة، علماً أن المساعدات التي وصلت لا تكفي وكلفة الإغاثة في حال استمرت الحرب لنحو ثلاثة أشهر، ستصل إلى أكثر من 140 مليون دولار.

تبعاً لذلك، استدعت التطورات الأخيرة العودة إلى السيناريو الأول وإمكانية تهجير ما يزيد عن مليون شخص، ووضع خطة طوارئ ترتكز على موضوع الإيواء وكيفية تحسين وتجهيز مراكز الإيواء، خطة الطوارئ الصحية، ملف الغذاء مع مناقشة تأمين البنزين والمازوت خاصة لأربعة قطاعات استراتيجية وأساسية وهي الأفران والمستشفيات ومحطات ضخ المياه والسنترالات ومراكز أوجيرو للاتصالات.

■ هل لبنان قادر على الصمود بالمواد الأساسية في حال توسع الحرب؟

طالما أن خطوط التوريد لم تتأثر فالأمور تسير بشكل طبيعي والبضائع والمواد تصل إلى مصارفها بانتظام، وهذا الموضوع يحتاج أيضاً إلى تشكيل لجنة مختصة لمناقشته والتنسيق له مع المنظمات الدولية والصليب الأحمر الدولي وذلك في حال تطورت الأمور وحصل مثلاً حصار أو ما شابه حال دون وصول البضائع.

في الوقت الراهن، الوضع طبيعي، خطوط التوريد تسير كالمعتاد، والمخزون الغذائي يكفي لأربعة أشهر. الأمر نفسه على صعيد الأدوية، فهي موجودة، وكذلك المرتبطة بجرحى الحروب، هناك كميات مقبولة تكفي لأسابيع كل حاجات المستشفيات في حال حصول اعتداء واسع، وكذلك في حال حاكينا سيناريو مختلفاً مرتبطاً بالحصار، عندها سنتعاون مع المنظمات الدولية لإيصال المواد.

على صعيد الوقود، فهناك مخزون يكفي لأربعة أسابيع، ونحن نناقش مع وزارة الطاقة ومستوردي الوقود لتزويد أربعة قطاعات أساسية هي الأفران والمستشفيات ومحطات ضخ المياه وسنترالات الهاتف بمخزون يبقى كافياً دائماً ويستمرّ لمدة أطول، لكن ذلك كله يعتمد على قدرة التخزين، فمثلاً قدرة الأفران الصغيرة على التخزين تختلف عن تلك الكبيرة.

■ هل هناك استغلال سجّل للحرب والتهديدات الإسرائيلية برفع الأسعار وهل سُجل تهافت للناس لشراء المواد الغذائية؟

الأسعار التي سجلت ارتفاعاً، إن جرى، للأسف، في بعض الأماكن استغلال حاجة النازحين من القرى الحدودية التي تشهد تدميراً وقصفاً من الاحتلال الإسرائيلي مع فرض بدلات إيجار خيالية، كما هناك استغلال لحالة اللايقين التي يعيشها الناس، في ظل الضبابية الحالية وعدم معرفة مسار الأوضاع الأمنية، والفترة التي سيضطر فيها الشخص إلى ترك منزله، ولكن نحاول بكل ما أمكن فرض الرقابة ومتابعة الملف.

أما على صعيد التهافت، لم نسجل هجمة للمواطنين لشراء المواد الغذائية، طبعاً هناك خوف وقلق من التطورات واحتمال توسع رقعة الحرب لكن لم تصل الأمور إلى حدّ الهلع وتخزين المواد في المنازل.

■ ما هي القطاعات الأكثر تأثراً بالاشتباكات الدائرة واحتمالات توسع الحرب؟

القطاعات الأكثر تأثراً هي الزراعة جنوباً، والسياحة الداخلية، فبعد التطورات الأخيرة تأثر كثيراً القطاع السياحي رغم أنه كان مجهزاً نفسه لثلاثة أشهر، وشهد فورة وحركة لافتة خصوصاً من السياح والمغتربين في الفترة الأولى، وعلى صعيد حركة المطاعم والحفلات، قبل التهديدات الإسرائيلية والإجراءات التي اعتمدتها شركات الطيران التي أرغمت العديد من المغتربين اللبنانيين على المغادرة، الأمر الذي أدى إلى تسجيل تباطؤ في الحركة السياحية والتي تنعكس اقتصادياً. أرى أن موسم السياحة الصيفية انتهى، ربما هناك حركة فقط مرتبطة بالجبال والانتقال الداخلي.

من ناحية ثانية، الوضع طبعاً يختلف اقتصادياً عمّا كان عليه عام 2006، فأي حرب على لبنان ستكون مدمّرة، ويمكن توقع الأسوأ اقتصادياً، فالوضع الحالي أصعب بكثير مالياً، سواء على صعيد خزينة الدولة أو وضع الناس المعيشي والمادي، إذ في السابق كان لدى المواطنين أموال في البنوك يمكنهم سحبها واستخدامها في فترة الحرب، بعكس ما هو حاصل منذ الانهيار الاقتصادي النقدي عام 2019، والأمر نفسه على صعيد فتح اعتمادات من جانب مصرف لبنان للحكومة، وهو أيضاً واقع مختلف اليوم، هذه المشهدية دفعتنا إلى الطلب من المنظمات الدولية أن تكون معنا في تنفيذ الخطة، لأننا نعي تماماً محدودية التمويل وعدم القدرة على فتح اعتمادات بشكل كبير، علماً أننا حتى اليوم لم نر أي دعم مالي ملموس من المانحين.

■ هل الدولة اللبنانية قادرة اليوم على تقديم التعويضات للمتضررين من الحرب وإعادة الإعمار؟

إذا أردنا التحدث بشفافية، طبعاً لا، لا قدرة للدولة على إعادة عمار آلاف الوحدات السكنية، هناك تعويض لأهالي الشهداء والمعاقين للجرحى، ودراسة شاملة لإيواء النازحين، لكن في حال توسع الاعتداءات، طبعاً لا يمكن إعادة إعمار آلاف الوحدات السكنية، وهذا موضوع قيد النقاش ولم ندخل في تفاصيله بالعمق بعد في ظل استمرار الحرب، والتركيز اليوم على المنحى الإغاثي الإنساني.

■ كم بلغ عدد الضحايا من جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي وعدد النازحين من القرى الحدودية؟

عدد النازحين تخطى الـ102,523 نازحاً من القرى والبلدات الحدودية جنوبي لبنان، وقد تخطى عدد الشهداء الـ500 شهيداً.

■ ما هي الأضرار التي سجلت جنوباً منذ بداية الحرب في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي؟

بلغ عدد المباني المدمرة نحو ثلاثة آلاف دُمّرت كلياً أو جزئياً وفق أرقام مجلس الجنوب، أما الأراضي المتضررة المحروقة فبلغت 1,700 هكتار وفقاً لوزارة البيئة، مع تضرر 40 ألف شجرة زيتون، و340 ألفاً من الحيوانات الزراعية، مثل الطيور والدواجن والماشية وغيرها، كما تضرر 72 مرفقاً تعليمياً، وست منشآت صحية، في حين خسر 72% من الزارعين مصدر دخلهم وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من دون أن ننسى تضرر المواسم الزراعية منها التبغ والزيتون وهو ما يعتمد عليه أهالي القرى الحدودية.

■ هل هناك مساعدات قدمت لمن خسر عمله؟

هناك مساعدات توزع بالتعاون مع منظمات دولية، وتبعاً للوائح الموجودة عند المحافظين والبلدات، فقد جرى توزيع مثلاً 55 ألفاً و500 حصة غذائية للنازحين حتى آخر شهر يوليو/تموز الماضي، و588 ألف وجبة لمراكز الإيواء بالجنوب، وقد تلقى 83 ألف شخص خدمات أو معونات صحية، وهناك مساعدات توزع مثل عدّة نظافة، ومياه، ومساعدات نقدية طاولت نحو 18 ألفاً و640 عائلة نازحة، ومعظمها حصلت على معونة مالية لمرتين خلال الأشهر العشرة الماضية، وبالتالي هناك تأمين بالحد الأدنى لحوالي 18 ألف عائلة.

الوزير اللبناني أكد أنه لا قلق على إمدادات السلع طالما لم تتأثر خطوط التوريد (العربي الجديد)

مساعدات غذائية بدعم فرنسي

اتفقت السفارة الفرنسية في بيروت وجمعية «فرسان مالطا اللبنانية» على إطلاق مشروع للمساعدات الغذائية يهدف إلى الاستجابة لغير مباشر بحسب معايير محددة مسبقاً، ومن المقرر أنّ تشمل هذه المبادرة جميع المناطق اللبنانية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الأكثر تضرراً من الأزمة، لا سيما في الشمال والبقاع وبيروت وجبل لبنان والجنوب، مقسمة إلى ثلاثة مجالات رئيسية».

ولفت إلى أن المساعدات تتضمن توزيع الوجبات الساخنة، ودعم الزراعة المحلية، إذ يركز المشروع على دعم صغار المزارعين في المجتمعات الأكثر تضرراً، من خلال توزيع منح عينية، وبناء قدرات المزارعين عبر تقديم دورات تدريبية.

وأضاف البيان أن المشروع «سيستهدف شريحة واسعة من السكان يزيد عددهم عن 15420 مستفيداً مباشراً من الخدمات و19240 مستفيداً غير مباشر بحسب معايير محددة مسبقاً، ومن المقرر أنّ تشمل هذه المبادرة جميع المناطق اللبنانية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الأكثر تضرراً من الأزمة، لا سيما في الشمال والبقاع وبيروت وجبل لبنان والجنوب، مقسمة إلى ثلاثة مجالات رئيسية».

ولفت إلى أن المساعدات تتضمن توزيع الوجبات الساخنة، ودعم الزراعة المحلية، إذ يركز المشروع على دعم صغار المزارعين في المجتمعات الأكثر تضرراً، من خلال توزيع منح عينية، وبناء قدرات المزارعين عبر تقديم دورات تدريبية.

سيرة

■ حائز شهادة الماجستير في علوم السكان من الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت عام 1997، والماجستير في علوم الأنعاء من كلية لندن للاقتصاد عام 2003، والدكتوراه في علوم التخطيط من كلية لندن الجامعية عام 2008

■ يتولى رئاسة لجنة الطوارئ الوطنية ووزير البيئة في لبنان منذ سبتمبر/أيلول 2021

■ شغل قبل ذلك منصب أستاذ السياسات والتخطيط في الجامعة الأميركيّة في بيروت

■ أسس في العام 2020 مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية

■ مؤسس مبادرة الجامعة الأميركيّة ومُنشئها في بيروت من أجل اللاجئين

صراع على ضريبة القات بتعز واتهام عسكريين بنهبها

اضحت ضريبة القات في محافظة تعز اليمنية محط صراعات، وسط اتهامات لقيادات عسكرية ومحلية بنهبها، بزعم تمويل المجهود الحربي للحكومة الشرعية، بينما تؤكد مصادر مطلعة أن هذه الأموال تذهب إلى جيوبهم الخاصة

تعز ـ **فخر العزب**

أثارت ضريبة القات في محافظة تعز جنوب غرب اليمن، جدلاً واسعاً بعد مضاعفتها أخيراً، إذ كشفت مصادر مطلعة أنها باتت رافداً لجيوب قيادات عسكرية ومحلية في المحافظة. وقالت مصادر في السلطة المحلية لـ«العربي الجديد» إن قيادة محور تعز التابع للقوات الحكومية والألوية العسكرية في المحافظة «تقوم بنهب ضرائب القات تحت مبرر استكمال عملية تحرير المحافظة، على الرغم من توقف الأعمال العسكرية منذ هدنة إبريل/نيسان 2022 برعاية أممية».

وأضافت المصادر أنه بعد مطالبات السلطة المحلية وضغط قيادات الأحزاب على قيادة محور تعز والألوية التابعة لها، تم إجبارها على الكف عن نهب إيرادات المحافظة وتوريدها إلى حساب البنك المركزي بالمحافظة، غير أن قيادة المحور أجبرت متعهد الضرائب على رفع الضريبة بنسبة 100% بهدف مضاعفة المبلغ. وأوضحت أن «الاستخلاص اليومي من ضرائب القات بات يصل إلى 17 مليون ريال، يتم توريد 8 ملايين ريال منها فقط إلى السلطة المحلية، بينما تتقاسم القيادات العسكرية المبلغ المتبقي».

وتُعد ضريبة القات إحدى الموارد المحلية غير المركزية في محافظة تعز، كما تعد مورداً مالياً هاماً، إذ تصل إلى مليارات الريالات سنوياً (الدولار يعادل 1920 ريالاً في مناطق سيطرة الحكومة). والقات نبتة خضراء من أوراق شجر تمضغ و«تخزن» في الفم، ولها تأثير المخدر بدرجة متوسطة تعطي شعوراً

> 72 % من الرجال في اليمن معتادون على مضغ القات

بالنشاط، ويتعاطاها اليمنيون بشكل واسع ويومي. ولا يزال القات السلعة الوحيدة التي لم تتأثر بالحرب في اليمن، بل تشهد أسواقه إقبالاً متزايداً من التجار والمستهلكين.

وكشفت بيانات صادرة عن البنك الدولي مؤخراً، عن ارتفاع المساحة المخصصة لزراعة القات في اليمن بنسبة تزيد على 40% خلال الفترة من 2016 إلى 2022. ولا توجد تقديرات دقيقة حاليا حول إنفاق اليمنيين على القات رغم تزايد تجارة هذه النبتة، إلا أن بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء قبل الحرب كانت تشير إلى إنفاق نحو 149 مليار ريال (ما يعادل حينذاك 693 مليون دولار وفق سعر الصرف البالغ 215 ريالاً للدولار الواحد). كان تقرير حديث أصدره مركز الشفافية للدراسات والبحوث (غير حكومي)، قدّر إنفاق اليمنيين على القات سنوياً بأكثر من التقديرات الحكومية بأرقام مضاعفة، إذ أشار إلى بلوغه 3,87 مليارات دولار، لافتاً إلى أن نحو سبعة ملايين مواطن يتناولون القات، بينهم نصف مليون يدخنون السجائر أثناء التعاطي. وفي ظل الانتشار الواسع لتجارة القات، فإنه يعد مصدر دخل لنسبة كبيرة أيضا من السكان تتراوح بين 20% و30%، وبفعل عائداته الكبيرة فقد ارتفعت نسبة العاملين في القات بشكل كبير من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي.

وكشفت دراسة أعدتها وزارة الزراعة اليمنية، أن القات يساهم بنحو 33% من الناتج الزراعي، لافتة إلى أن 72% من الرجال و33% من النساء فوق الـ12 سنة معتادون على مضغ نبتة القات، و42% من المستهلكين الذكور معتادون على ذلك بمعدل 5-7 أيام أسبوعياً.

وترجع قضية ضريبة القات إلى نحو ثلاث سنوات ماضية، ففي 10 سبتمبر/أيلول 2021، سيطرت قوات عسكرية على نقاط التحصيل التابعة لأحد متعهدي الضريبة، وطردت المتحصلين منها، وخلال مدة استمرت سبعة أشهر فقط فقدت المالية العامة أكثر من مليار ريال، حيث استمرت عملية النهب حتى 30 إبريل/نيسان 2022، وفق مدير مكتب ضرائب تعز السابق، فهمي العريقي.

لكن السلطة المحلية ومكتب مصلحة الضريبة فطنت إلى الأمر، وشرعت في إلزام متعهد الضريبة بتحصيل 11 مليون و200 ألف ريال يومياً وفقاً لعقد أبرم في سبتمبر/أيلول 2023، استمر العمل به حتى أواخر مايو/أيار 2024. ثم الزمت وزارة المالية قيادة السلطة المحلية في تعز بعقد جديد مع متعهد الضريبة، تم بموجبه رفع التوريد اليومي إلى 15 مليونا و200 ألف ريال.

وقال أحد الموظفين في مكتب ضرائب تعز، طلب عدم الكشف عن هويته، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «ضريبة القات وفقا للقانون يجب أن يتم تحصيلها من قبل موظفين في مصلحة الضرائب، ووفق دراسات لتقدير سقف التوريد اليومي، وبسندات تحصيل خاصة بوزارة المالية، لكن القيادات العسكرية وقيادات السلطة خالفوا القانون، وأتوا بمتحصلين من خارج المصلحة مقابل عمولات مالية يحصل عليها هؤلاء المسؤولون». وأضاف الموظف أن قيادات عسكرية وأخرى في السلطة المحلية بالمحافظة يشترطون نسبة تصل إلى أكثر من 40% كعمولات يدفعها لهم كل متعهد بتحصيل ضريبة القات خارج بنود العقد المبرم». وكانت وثيقة رسمية قد كشفت عن استمرار محور تعز العسكري بالسطو على ضريبة القات في المحافظة، ورفض توريدها إلى خزينة الدولة. جاء ذلك في خطاب وجّهه المتعهد الرسمي لتحصيل ضريبة القات في تعز إلى مدير عام مكتب الضرائب بالمحافظة، كشف فيه استمرار السطو والاستيلاء على ضريبة مبيعات القات من قبل قيادة محور تعز والألوية التابعة لها.

وأوضح الخطاب أن قيادة المحور والألوية التابعة لها لا تزال مستمرة في السطو على ضريبة القات منذ أواخر شهر مايو/أيار حتى نهاية يونيو/حزيران الماضيين. وأكد الخطاب أن قيادة المحور مستمرة في ذلك، على الرغم من البلاغات المتكررة من قبله إلى قيادة السلطة المحلية بالمحافظة، من دون وجود أي إجراءات ملموسة من قبلها أو من قبل مكتب مصلحة الضرائب لمعالجة الأمر. وشدد المتعهد الرسمي لتحصيل ضريبة القات على أن ما تقوم به قيادة محور تعز إعاقة عن تحصيل الضريبة المقررة وتوريدها إلى خزينة الدولة، محملاً مكتب مصلحة الضرائب المسؤولية في ذلك.

مزارعون يعبئون أوراق القات في أكياس بلاستيكية في حقل بالقرب من صنعاء (فرانس برس)

اليمن

الأردن

البطالة بين الشباب 43%... وتحذيرات من مخاطرها

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قدر مرصد متخصص في القضايا العمالية في الأردن نسبة البطالة بين الشباب بحوالى 43%، وهي في ارتفاع بسبب إخفاق السياسات الاقتصادية في توفير فرص عمل جديدة، محذراً من مخاطر ارتفاع البطالة بين الشباب الذين يعانون ظروفاً معيشية قاسية. وقال رئيس المرصد العمالي (مؤسسة مجتمع مدني) أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إن أخطر ما في البطالة هو تفشيها بين فئات الشباب الداخلين إلى سوق العمل من التخصصات الأكاديمية والفنية والأعمال الخدمية وغيرها، ما ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والسلم والأمن المجتمعيين. وأضاف عوض أن سوق العمل غير قادر على استيعاب سوى أعداد لا تذكر من خريجي الجامعات والمعاهد حتى التقنية منها، وكذلك في مجال الخدمات والأمور اللوجستية، وذلك لعدم قدرة السياسات الاقتصادية على زيادة نسب النمو بالقدر الذي يتيح انتعاش القطاعات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار واستقطاب رجال الأعمال وبالتالي توليد فرص عمل في مجالات متعددة. وأشار إلى تراجع قدرة القطاع العام الحكومي على استيعاب مزيد من العاملين، لافتاً إلى أن الجهاز الحكومي يعاني أصلاً من التضخم والترهل، وما يتم تعيينه بحدود الآف عدة سنوياً فقط يتركز في وزارتي الصحة والتعليم، وفي السنوات الأخيرة انخفضت الأعداد بشكل كبير وتحولت بعض الوزارات إلى التعاقد من موظفين تحت بنود التعيين على حساب المشاريع أو بالمياومة (العمل بأجر يومي) أو شراء خدمات ولفترات قصيرة. وأكد ضرورة إعادة النظر في سياسات التشغيل التي تنفذ على المستوى الوطني، بما يجعلها أكثر فاعلية وتعطي فرصاً أفضل للأردنيين في سوق العمل.

ووفق المرصد العمالي، فإن الشباب في الأردن يواجهون عقبات عديدة تحول دون انخراطهم في سوق العمل، ما ساهم في وصول معدلات البطالة بينهم إلى مستويات عالية جداً، تعد من بين أعلى النسب في العالم، لتصل إلى نحو 43%. وقال المرصد إن السياسات المالية الانكماشية والسياسات الضريبية غير العادلة (الضريبة العامة على المبيعات والضرائب المقطوعة والرسوم الجمركية) التي تطبقها الحكومة أضعفت قدرات الاقتصاد الأردني على توليد فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إذ أنه يدخل سنوياً سوق العمل نحو 140 ألف باحث عن العمل في حين يولد الاقتصاد الأردني بقطاعيه العام والخاص ما لا يزيد عن 40 ألف وظيفة جديدة سنوياً فقط. وفي المقابل تؤكد الحكومة أنها استطاعت توفير فرص عمل خلال العام الماضي في سياق رؤية التحديث الاقتصادي التي التزمت بموجبها بتأمين مليون فرصة عمل على مدار العشر سنوات المقبلة وبحدود 100 ألف وظيفة سنوياً. ووفق رئيس الوزراء بشر الخصاونة في تصريحات نهاية الأسبوع الماضي، فإن نتائج مسح فرص العمل المستحدثة لعام 2023 تظهر تمكن الاقتصاد من استحداث 95342 فرصة عمل مقارنة بـ 89500 فرصة عمل في عام 2022. وأضاف الخصاونة أن متوسط فرص العمل التي كانت مستحدثة في الاقتصاد الأردني منذ عام 2010 إلى عام 2019 كانت في المتوسط لا تتجاوز 35000 فرصة عمل باستثناء عام واحد وصلت فيه إلى 67000 فرصة. وقال: «هذه لها دلالة بأننا نسير بخطى صحيحة في مجال التحديث الشامل بمساراته الثلاثة ونقترب تماماً من المستهدف الطموح الذي تصورته رؤية التحديث الاقتصادي بالقدرة على استحداث مليون فرصة عمل بنهاية السنوات العشر لرؤية التحديث الاقتصادي وهذا يقترب من متوسط عام سنوي مستهدف ضمن هذه الرؤية». ولفت إلى أن الأداء الاقتصادي العام قد تأثر بالأحداث الجارية في قطاع غزة وفي البحر الأحمر لجهة ارتفاع كلف ولجهة تباطؤ حركة السياحة وحتى تغير أنماط الاستهلاك بفعل ما يجري من جرائم مستمرة في قطاع غزة والتصعيد الجاري في المنطقة برمتها.

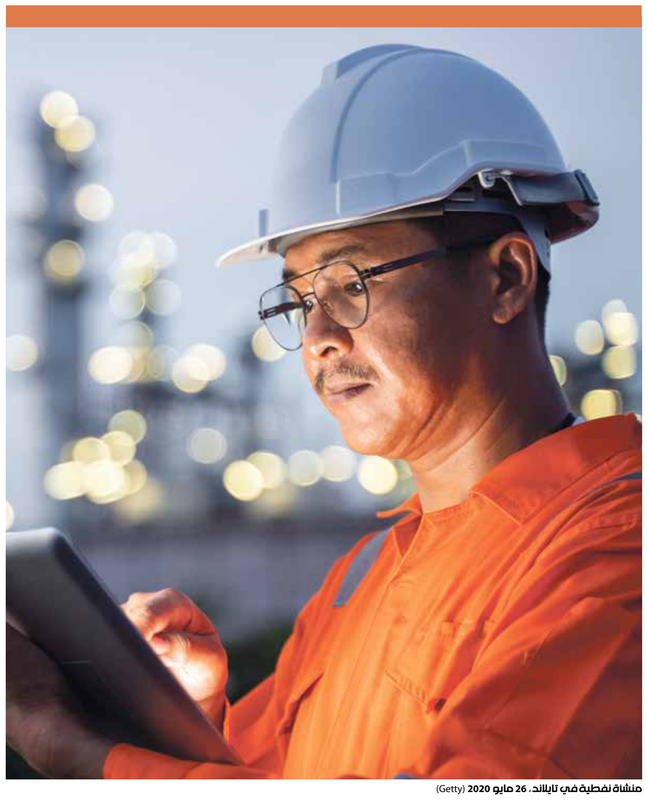

منشأة نفطية في تايلاند، 26 مايو 2020 (Getty)

استحواذات نفطية عالمية

أبرمت شركات النفط والغاز حول العالم صفقات بقيمة 265 مليار دولار خلال العام المنتهي في 30 يونيو/حزيران، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، مشيرا الى توجه اكبر منتجي النفط في اميركا نحو صفقات كبرى لخفض تكاليف الاستكشاف.